٩ ــ القيود التي يفرضها الأردن: على تدفق المنتجات من الضفة الغربية. فالاردن يتطلب على سبيل المثال تلبية بعض الاشتراطات لكي يسمح بإدخال أية سلع عبر الجسور، ومنها:

(أ) وجوب أن تكون المواد الأولية من منشأ محلي، أي من الضفة الغربية أو قطاع غزة، مع رفض أية سلع تدخل في تصنيعها مواد أولية اسرائيلية.

(ب) أما إذا كانت المواد الأولية (أو الآلات) مستوردة من الخارج، فينبغي أن يتم استيرادها عن طريق ميناء العقبة في الأردن، وليس عن طريق الموانىء الاسرائيلية المجاورة. ومن الطبيعي أن تنفيذ هذا الشرط يرتب تكاليف وتعقيدات إضافية على الجسور. مقابل هذا يرد الاسرائيليون بفرض قيودهم الخاصة على المستوردات الآتية من الاردن أو العابرة من أراضيه، بذريعة الاجراءات الأمنية والاعتبارات الاقتصادية.

(ج) حظر استيراد السلع التي تنتجها مؤسسات تأسست بعد الاحتلال، (المثال البارز معمل علب التنك في جنين).

المواد الأولية: لقد تناولنا بالبحث مع الصناعيين في العينة التمثيلية التي وقع اختيارنا عليها، مسألة تدبيرهم الحصول على المواد الأولية، وهاكم ملخصاً لما خرجنا به في هذا الصدد:

١ ــ المعدل الوسطي من جميع التقديرات التي توافرت لدينا أن ٦١٪ من المواد الأولية يحصلون عليها من اسرائيل. أما المصدر الثاني فهو المحلي (٢٤٪)، بينما تبلغ مستوردات المواد الخام من الخارج ١٥٪ فقط. ولقد أكدوا على أن رجال الأعمال العرب مضطرون عملياً لتدبير مستورداتهم عبر الوسطاء الاسرائيليين. ومن الجلي أن هذا الوضع يحمل نقاطاً سلبية في ميدان المزاحمة والتنافس.

٢ ــ غالبية الردود التي تلقيناها (٧٦٪) تعتقد بأن عملية الحصول على المواد الأولية تتم في صورة معقولة. أما باقي الردود فأفادت بوجود بعض المصاعب التي تزداد خطورة في بعض الأحيان.

٣ ــ إن معظم المواد الأولية يتم شراؤها بطريقة الدفع مسبقاً، أو الدفع نقداً عند التسليم (٦٨٪). وإن زهاء ٣٢٪ من المواد الخام تبتاع بشيء من التسهيلات الائتمانية إذ يتم تأجيل الدفع بضعة أسابيع.

التمويل

إن توافر قاعدة تمويلية كافية وسليمة، اشتراط مسبق ورئيسي لابد من توافره لتأمين صناعة مزدهرة. وفي هذا المقطع من الدراسة سوف نتعرض لبعض نواحي الهيكل التمويلي في المناطق المحتلة.

لقد كان من النتائج الأولى والسريعة للاحتلال تمزق وتحطم مجمل النظام النقدي في المناطق المحتلة. وبالتالي ظهرت تطورات وتغيرات عميقة، منها: